



التخلي عن ممارسة المقاومة المسلحة، قبل تحقيق هدف التحرير أو قيام دولة فلسطينية على الأقل) أن يساهم في دفع الأوروبيين إلى تقبل وقائع جديدة فرضتها أحداث السنوات الماضية فلسطينياً ولبنانياً على الساحة. على أن الطريق إلى ذلك ستكون طويلة والتفافية، أي يمكن أن تسبق الوصول إلى صيغة من هذا القبول محاولات أوروبية واسعة النطاق تشمل:

١- العمل على إضعاف الجبهة الفلسطينية إقليمياً من خلال تلبية بعض المطالب السورية واللبنانية والإيرانية، على أن يكون ثمنها ترسيخ سياسات «الاعتراف والتطبيع الشرق أوسطية» في المنطقة.

٢- العمل على انتزاع موافقة فصائل فلسطينية معينة على ما لا توافق عليه حماس من شروط يراد تثبيتها على ما يسمى حلّ الدولتين، وعلى وجه الخصوص ما يرتبط بالاعتراف ونزع أسلحة المقاومة.

٣- العمل على انتزاع أقصى ما يمكن انتزاعه من «حماس» نفسها، بما في ذلك ما يمكن أن يعطي عنوان «الهدنة» مضمون سلام دائم على أساس حدود معترف بها.

بإيجاز.. لا يُنتظر أن يبدل الأوروبيون سياساتهم تجاه قضية فلسطين على وجه التحديد، نتيجة تراجع الهيمنة الأمريكية والهزائم التي تلحق بها، إنما يصنع هذا التبدل ما يتبدل على أرض الواقع محلياً وإقليمياً، وبالتالي ما تصنعه القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية، وهو ما يمكن أن يكون كبيراً ومؤثراً على السياسات الدولية، وهذا بالذات أهم ما ينبغي استخلاصه من وقوع الهزيمة الأمريكية بأسرع مما كان يحسبه كثير ممن يتبع واشنطن أو يعارضها على السواء. ■



بمعزل عن واشنطن. لقد كان الوجود الإسرائيلي تاريخياً ثمرة أطروحات أوروبية من عهد نابليون بونابرت إلى أن وقعت النكبة الأولى، وإن استمراره مع استمرار هيمنته إقليمياً، هو محور التصورات الأوروبية الراهنة لضمان تغييب «قوة عربية» أو «قوة إسلامية» جغرافية مجاورة للأوروبيين.

وقد ظهر من أحداث انتفاضة الأقصى، ووصول حماس إلى السلطة، ثم استحالة إسقاط حكومتها عبر الحصار الدولي والإقليمي والضغط الداخلي الفلسطينية، بالإضافة إلى حصيلة الحرب العدوانية الأخيرة على لبنان، أنه لا بدّ للأوروبيين من سلوك طريق آخر للتعامل مع القضية، والقوى القائمة في ساحتها. على أنه لم يتبين في الساحة الأوروبية حتى الآن ما هي الصيغة التي يمكن أن تجمع بين المتناقضات، أي بين التعامل مع معطيات واقع جديد فرضته المقاومة على الأرض، ورسخه تلاقيها مع ما يُسمى المحور الإيراني-السوري، وبين الحفاظ على الوجود الإسرائيلي المهيمن إقليمياً، بعد أن اضمحلّ مفعول الوسائل السابقة لدعمه وترسيخ هيمنته عبر تشكيلة النظم السياسية في المنطقة.

وإذا صحّ ما تردد عن الجانب الفلسطيني بشأن اتصالات أوروبية جديدة عبر القناة البريطانية مع حكومة حماس، لتلين جبهة الحصار الأوروبي المفروض على الشعب الفلسطيني، فمن المؤكد أن ذلك لم يتجاوز حتى الآن حدود محاولة التعرف على المدى الذي يمكن أن تصل إليه أطروحات حماس بصدد «الهدنة طويلة الأمد» مستقبلاً. ومن شأن استمرار الثبات على عدم تلبية شروط ما يسمى اللجنة الرباعية الدولية (بشأن اعتراف رسمي مع

وصول إيران إلى مستوى يمكنها من التسلح النووي، وهو أمر لم يعد مستبعداً رغم التأكيدات الإيرانية المستمرة على الاكتفاء باستغلال الطاقة النووية سلمياً. على أن الأوروبيين لا يخشون من الدور الإقليمي لإيران بسبب النفط الخام، والدول العربية في منطقة الخليج، قدر ما يخشون من أثر الدور الإيراني الجديد على مستقبل قضية فلسطين، وعلى أصل الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وهي مخاوف تعززها التصريحات الإيرانية الساخنة المعروفة، والتي اخترقت بانعقاد مؤتمر طهران الأخير حول حقيقة «المحرقة النازية» قطاع المحرّمات في السياسات الأوروبية. ورغم تبني الأوروبيين تدريجياً لسياسة «العقوبات» الدولية ضدّ إيران، فإن تصريحاتهم وجهودهم الرسمية لا تنقطع لتجنب الانزلاق إلى ما يسمى حلاً عسكرياً، ولا يمكن أن يكون على أرض الواقع سوى «مغامرة عسكرية» أشدّ وطأة بعواقبها على الغربيين أنفسهم، من مغامرتي أفغانستان والعراق. وليس من المستبعد أن يتقبل الأوروبيون على مضض دوراً إقليمياً إيرانياً مهيمناً، مع محاولة ضبط مسيرة السياسة النووية الإيرانية، إذا أظهرت إيران استعداداً للتراجع عن سياساتها على صعيد قضية فلسطين، لا سيما إذا تمكّن الأوروبيون -للهدف ذاته- من دفع سورية إلى تراجع مشابه تحت عنوان إحياء مؤتمر مدريد بصيغة جديدة، والتركيز على قضية الجولان المهمة منذ أربعة عقود.

### فلسطين الجوهر

إن الاحتمالات الأرجح في استشراف السياسة الأوروبية تجاه قضايا المنطقة في المرحلة المقبلة تؤكد بقاء قضية فلسطين هي مفضلها الرئيسي في المستقبل المنظور، وهذا بغض النظر عن حجم تراجع الهيمنة الأمريكية وانكسار حدة عسكريتها. ولا يصح ربط تحديد هذه السياسات الأوروبية بمسألة حجم النفوذ اليهودي أو الصهيوني، بالمقارنة مع حجمه الأكبر في السياسات الأمريكية، بل سيبقى العنصر الحاسم أوروبياً هو المنظور الأوروبي الذاتي إلى المنطقة، الشامل لاعتماد الوجود الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية والإسلامية، وقد أصبح مجدداً موضع التشكيك نتيجة ظهور دور المقاومة بديلاً عن الدور الذي كان يُعزى إلى القوات العسكرية الرسمية في حقبة ازدهار القومية العربية والاشتراكية. واستمرار الوجود الإسرائيلي المهيمن إقليمياً لا يمثل حجر الزاوية في السياسة الغربية المشتركة مع الأمريكيين فحسب، بل هو كذلك في السياسة الأوروبية بحدّ ذاتها إذا أمكن النظر إليها